الفتح السماوي

بنظم عقيدة الطحاوي

نظم وتعليق

أحمد سالم بوحبيب الله أبو مقام الحسني

(أبو سارة الشنقيطي)

Ashmagh٧١@hotmail.com

الطبع والتنسيق

مكتب الشنقيطي للخدمات العلمية والبحثية

مكة المكرمة ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

التعريف بالنظم[1]

الحمد لله، والصلاة والسلام على محمد رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اقتدى بهداه.

أما بعد:

فلا شك أن على المسلمين اليوم – وخصوصًا المتعلمين منهم – معرفةَ أساسيات العقيدة الإسلامية الصحيحة على تفاوت بين عامة المسلمين وخاصتهم؛ لكي يعبدوا ربَّهم على بصيرة، فيتجهوا إليه في كل صغيرة وكبيرة من أمورِ حياتِهم.

وهذه العقيدة الصحيحة لا تُستقَى إلا من مصدريْن هما الكتاب والسنة، وما سواهما تبعٌ لهما. وهي عقيدة السلف من الصحابة والتابعين في القرون الأولى قبل نشوءِ الفِرَقِ، وانتشارِ علمِ الكلامِ والجدلِ؛ وهو ما أدى إلى بروزِ بعضِ الآراءِ المنحرفةِ وامتزاجِها مع مسائلِ العقيدةِ ومباحثِها.

في بيئة مثلِ هذه، وفي ظل هذه الوضعية الصعبة قيض الله لهذه العقيدة الصحيحة أئمة وعلماء من خيرة الأمة، نذروا أنفسهم للدفاع عن صفاء العقيدة، وحمايتها من تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين.

ومن أبرز هؤلاء العلماء: الإمام أبو جعفر أحمدُ بنُ محمد بنِ سلامةَ الأزديُّ الطحاويُّ (٢٣٩-٣٢١هـ)، المنسوبُ إلى طَحا (وهي قرية من صعيد مصر). وكان إمامًا فقيهًا محدثًا، وهو ابن أخت إسماعيلَ بنِ يحيى المزنيّ صاحبِ الشافعي (ت ٢٦٤هـ). وقد انتقل الطحاوي من المذهب الشافعي إلى المذهب الحنفي إثرَ مغاضبة جرتْ مع خاله. وكان عالما بجميع المذاهب. له مؤلفات منها: "أحكام القرآن"، و"معاني الآثار"، و"شرح مشكل الآثار"، و"العقيدة" المنسوبة إليه. وهي هذا المتن المبارَك الذي بين أيدينا. وقد أثنى على الطحاوي أكثر من عالم ومؤرخ، منهم: ابن يونسَ، والذهبي، وابن كثير، وطائفة غيرهم.

أما العقيدة الطحاوية –موضوعُ هذا النظم–، فهي متن صغير الحجم، جليل الفائدة؛ قد تلقَّاه الناس بالقبول، ما بين دارسٍ ومعلقٍ وشارحٍ وغير ذلك.

وإنني بعد اطلاعي على هذه العقيدة وشرحها لابن أبي العز الحنفي – وهو أوفى شروحها وأحسنُها– عكفتُ عليها دارسًا متأملًا، إذ جذبتْني بحلاوة جرْسِها ووضوح عباراتها وصدق مدلولاتها وسلفية منهجها. ثم لم تلبثْ فكرةُ عقدِها أنِ اعتملتْ في نفسي، وألحتْ على خاطري حتى قررتُ تنفيذَها على قلةِ البضاعةِ وقِصَرِ الباعِ. فشَمرتُ عن ساق الجد، وشرعتُ في نظم العقيدة ملتزمًا بروحها ومقاصدها مبنًى ومعنًى. وزدتُ عليها ما اقتضتْه الضرورة أو مَستْ إليه الحاجة من تكميل أو توضيح أو

(١) يرجع تاريخُ كتابةِ هذه المقدمة إلى سنة ١٤٢١هـ، أيْ بعد تأليفِ النظم. ولم أُضِفْ إليها أو أغيرْ فيها شيئًا ذا بال.

استدراك ونحو ذلك. واستندت في كل ذلك على بعض شروح العقيدة الطحاوية؛ كشرح ابن أبي العز الحنفي، وبعض شروح المعاصرين وتعليقاتهم على متن الطحاوية، كالشيخ عبد العزيز ابن باز، والشيخ سفر الحوالي.

أما طريقةُ النظم؛ فقد كنت أضع العبارة من المتن أمامي، ثم أصوغها في بيت أو أكثر مستعملا – غالبًا– الألفاظَ نفسَها، مستفيدًا – أحيانًا– من الفواصل المسجَّعة في عبارات المتن، في تقفية الأبيات. وإن شق علي ذلك، فإنني ألجأ إلى أقرب المرادفات للتعبير عن معنى العبارة ومدلولها.

وقد حرَصتُ –ما أمكنني– على مراعاة الوضوح والدقة في الدلالة، والبعد عن التعقيد، شكلًا ومضمونًا، ولم أتابع المصنف في المسائل المأخوذة عليه، بل اعتنيتُ باستدراكات أهل العلم ممن شرحوا هذا المتن أو علقوا عليه فأدرجتُها في النظم، كما أضفتُ زياداتٍ مهمة إكمالاً لنقصٍ، أو توضيحًا لمبهَم. وقد أشرت إلى مواضع جميعِ هذه الاستدراكات والإضافات في حواشي النظم.

واتبعتُ في هذا النظم التسلسلَ الترتيبي للمتن الأصلي، رغم تشتت الموضوعات والمسائل في نسقٍ غير مرتب، مع تَقيُّدي في النظم بوضع العنوانات الفرعية المناسبة لكل مسألة من مسائل العقيدة، سعيًا إلى تنظيمِها وتقريبِها للقارئ، آخِذًا في الاعتبارِ ضرورةَ ترتيب هذه المسائل ودمج المتشابهِ منها وضمِّ النظائر إلى بعضِها ضمنَ عناوين رئيسَة في نسقٍ جديدٍ يخالِفُ نسقَ المتنِ الأصليّ، وذلك في المستقبل القريب إن شاء الله.

واللهَ أرجوه أن أكون قد وُفقتُ فيما إليه قصدتُ، فما كان من صواب فهو بتوفيق الله، وما كان من خطأ فهو مني ومن الشيطان، وأستغفرُ الله منه. وقديما قيل: "من ألف فقد استَهدَف".

واللهَ أسأل أن يجعلَ هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفعَ به كما نفع بأصله، ويُثيبَ عليه، إنه على كل شيء قدير وبالإجابة جدير.

وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رب العالمين.

الناظم...

المقدمة

١- قال الفقيرُ أحمدُ الشِّنقيطيْ معترفًا بالعَجْزِ والتَّفريطِ:

٢- بحمدِ ربِّي ذي الجلالِ أبتدِي لوْلا هُداهُ لمْ أَكُنْ لِأَهتَدِي[١]

٣- أشفعُ بالصلاةِ -غيرَ آلِ- على الرَّسولِ المصطفَى والآلِ

٤- ثمَّ الرِّضى عنْ صحبِه، والتَّبَعَهْ[٢] ما عَرَفَ الحقَّ امْرُؤٌ واتَّبَعَهْ

٥- وبعدُ: ذا نظمٌ وجيزٌ حاوِ ما ضَمَّه في عَقْدِه الطَّحاوِيْ[٣]

٦- ضَمَّنه القَوْلَ الذِي اجْتباهُ أبو حَنِيفةَ، وصاحِباه[٤]

٧- وغيرُهم مِنْ فُقَهاءِ الملَّهْ فِي عُقَدِ الأُصُولِ[٥]، يَشْفِي الغُلَّهْ

٨- وقدْ بَدا لي عَقدُه في رَجَزِ مُيَسَّرِ المعنى، بِلفظٍ موجَزِ

٩- مُجِيلًا النَّظَرَ في شروحِه[٦] ملتزِمًا بنصِّه ورُوحِه

١٠- في غيرِ أقوالٍ لَه في قِلَّهْ تَنكَّبَتْ، نَقَدَها الأجِلَّهْ[٧]

---

(١) قال تعالى: ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾ [الأعراف: ٤٣].

(٢) التَّبَعَة: جمع تابعٍ، على وزن (فَعَلَة)، وهو من جموعِ الكثرةِ القياسية.

(٣) هو أبو جعفرٍ أحمدُ بنُ محمدِ بنِ سلامةَ الأزديُّ المصريُّ الطحاويُّ (٢٣٩-٣٢١هـ)، من أئمة الفقه والحديث، وهو صاحب المتنِ المنسوبِ إليه في العقيدة. وقد تَرجمَ له الناظمُ في المقدِّمة التعريفية.

(٤) صاحِبا أبي حَنِيفةَ هما: أبو يوسفَ يعقوبُ بنُ إبراهيمَ الأنصاريُّ (١١٣-١٨٣هـ)، ومحمدُ بنُ الحسنِ الشيبانيُّ (١٣٢-١٨٩هـ).

(٥) العُقَدُ جمعُ عُقْدة، وهي في اللغة: ما يُمسِكُ الشيءَ ويُوثِقُه. والمرادُ بـ"عُقَدِ الأصولِ": المسائلُ المهمةُ في أصولِ الدينِ.

(٦) شروحُ متنِ الطحاويةِ كثيرةٌ، أشهرُها وأقدمُها شرحُ ابنِ أبي العزِّ الحنفيِّ. وقد شرَحَها وعَلَّقَ عليها كذلك طائفةٌ من أهلِ العلمِ المعاصِرين، منهم الشيخُ عبدُ العزيزِ ابنُ بازٍ، والشيخُ ناصرُ الدينِ الألبانيُّ، والشيخُ سَفرٌ الحواليُّ، وغيرُهم.

(٧) أيْ أكابرُ العُلماءِ؛ والمرادُ بعضُ مَن شَرَح المتنَ أو عَقَّبَ عليه من العُلَماءِ، كابنِ أبي العزِّ الحنفيِّ، وعبدِ العزيز ابنِ بازٍ، وناصرِ الدين الألبانيِّ، رحمهم الله.

١١- أَصـــلَحْتُها[١]، وربَّمـــا أَكْمَلْـــتُ هـــذا، ومـــنكُمُ الدُّعا أمَلْـــتُ

١٢- (فَإنْ تَجِدْ عيبًا فكُـنْ عـينَ الـرِّضَى أوْ مُـرَّ مِثْـلَ الكُرَمـاءِ مُعْرِضـا)[٢]

١٣- وَسَـمِّه (**الفـتحَ السـماويَّ**)[٣] تَـفِ بمـــا أردتُ سَـــلْكَه لِلمُقـــتفي

١٤- واللهَ أرجُـــــوه وأســـــتعينُ مَـــنْ غـــيرُه المرجُـــوُّ والمُعِـــينُ؟!

١٥- أســـأَلُه –جـــلَّ- افْتِتـــاحَ المُوصَـــدِ مِـــنَ المعـــاني، وسَـــدادَ المقصَـــدِ[٤]

١٦- وذا أوانُ البـــــدءِ في المُـــــرادِ وفـــتحِ بـــابِ النَّهْـــلِ للـــوُرَّادِ:

معنى التوحيد

١٧- نَقُـــولُ في توحيـــدِ ربِّنـــا المليـــكْ عنـــهُ: هُـــوَ الواحـــدُ مـــالَه شريـــكْ

١٨- لا شيءَ مثلُـــه، ولـــيسَ يُعجِـــزُهْ شيءٌ، فَـــإِنْ أرادَ أمـــرًا يُنْجِـــزُهْ

١٩- ولا إلهَ غـــــيرُه، فـــــاللهُ هـــو الإلهُ الحـــقُّ، لا ســـواهُ

معنى الأول والآخر

٢٠- وأَوَّلٌ لـــــيس له ابتـــــداءُ وآخِـــرٌ لـــيس له انتهـــاءُ[٥]

---

(١) وذلك بتصحيحِ المآخذِ القليلة في المتنِ، بالرجوعِ إلى استدراكاتِ الشُّراحِ والمعلِّقين مِن العُلماءِ، معَ الاقتصارِ على الثلاثةِ المتقدِّمِ ذِكرُهم.

(٢) تضمين لبيت الشاعر أحمد شوقي رحمه الله بتصرفٍ قليلٍ، من مقدمة منظومته (دول العرب وعظماء الإسلام) ص: ٧.

(٣) تَرَدَّدَ الناظمُ في تسميةِ هذا النظمِ أوَّلَ الأمرِ بين عدة أسماءٍ، منها: (البلسمُ المداوي) و(إخلاصُ الناوي) و(عُدَّةُ الراوي)، ثم صَرَفَ النفسَ عنها، وانتَهى إلى هذا الاسمِ المذكورِ في البيت؛ لسهولتِه وبُعدِه عنِ التكلُّفِ.

(٤) المقصَد (بفتح الصاد): مصدر بمعنى القَصْدِ.

(٥) استبدَل الناظم بصفتي (القديم) و(الدائم) صفتي (الأول) و(الآخر)؛ لورودِهما في النصوصِ الشرعيةِ دون الأوليَيْن، ولكونِهما من أسماءِ اللهِ الحسنى؛ قال تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣].

أزلية بقاء الله تعالى، والخضوع المطلق لإرادته

٢١- واللهُ لا يَفْنَى، ولا يَبيدُ ولا يكونُ غيرُ ما يُريدُ

تنزيه الله عن التصور والمشابهة، وإثباتُ صفتي الحياة والقيومية

٢٢- تَحارُ في بُلوغِه الأَوْهامُ تَعجِزُ عنْ إدراكِه الأفهامُ

٢٣- حيٌّ فَلا يَمُوتُ، قَيُّومٌ فَلا يَنامُ، لا يُشْبِهُ خَلْقَه -عَلا-

صفات الخلق والرزق والإماتة والبعث

٢٤- وخالقٌ دونَ احتياجٍ مِنْهُ مهما يَقُلْ للشيءِ: (كنْ) يَكُنْ هُوْ[1]

٢٥- الرازقُ المُميتُ، دونَ مُؤْنَةِ وخوفٍ، الباعثُ غيرَ مُعْنَتِ[2]

أزلية صفات الله وأبديتها

٢٦- ما زالَ ربِّي بالصفاتِ أَوَّلَا[3] قبلَ البَرايا، شذَّ مَن تَأَوَّلَا!

٢٧- لم يَستفِدْ ما لمْ يكنْ وَصْفًا لَّهْ بخلقِه الخَلْقَ -تَعالى- كُلَّهْ

٢٨- واللهُ كانَ بالصفاتِ في الأَزَلْ وهْوَ عليها أبدًا، ولمْ يَزَلْ

٢٩- وخالقًا وبارئًا قد كانا مِنْ قَبْلِ أنْ يَبْتَدِعَ الْأَكْوَانا

٣٠- فانسُبْ إليه الوصفَ، دونَ نَظَرِ لمتعلِّقٍ، ولوْ مِنْهُ عَرِيْ

٣١- فالرَّبُّ والخَلْقُ بمعنيَيْهما للهِ، حتَّى دونَ مفعولَيْهما

---

(١) فعلُ الكونِ في الصيغتيْن تامٌّ بمعنى حصولِ الشيء وحدوثِه.

(٢) مُعْنَت: اسمُ مفعول مِن (أعْنَتَه الأمرُ): إذا أوْقَعَه في شدةٍ. ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللهُ لأَعْنَتَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٠].

(٣) تجنبَ الناظمُ متابعةَ المصنِّف في وصفِه الصفاتِ بالقِدَمِ، واستَبدلَ به صفةَ (الأَوَّلِيَّة)؛ للمَلحَظِ السابق، ولأنَّ القولَ في الصفاتِ كالقولِ في الذاتِ.

٣٢- وبعدَ الإحياءِ استحقَّ المُحْيِيْ كذاكَ قبلَه، بنصِّ الوَحْيِ

إثبات صفات القدرة المطلقة والسمع والبصر

٣٣- وَهْوَ على الأشياءِ كلًّا مُقتدِرْ والخَلْقُ كلُّه إليه مُفْتَقِرْ

٣٤- وكلُّ أمرٍ عندَه يَسيرُ وهْوَ السَّمِيعُ – جلَّ- والبصِيرُ

تقدير الأقدار، وضرب الآجال، والعلم بالخفايا والسرائر

٣٥- قد خَلقَ الخلائقَ اختِيارا بعِلْمِه، وقدَّر الأقدارا

٣٦- وضَرَبَ اللهُ لهمْ آجالا وحَصَرَ الأنفاسَ والأعْمالا

٣٧- لمْ يخفَ شيءٌ قبلَ خلقِهم، ولنْ يَخفَى عليه، والسِّرارُ كالعَلَنْ

الأمر والنهي

٣٨- واللهُ بالطاعةِ خَلْقَه أمَرْ كما نَهَى عنِ المعاصي وزَجَرْ

شمولُ تقدير الله وحكمتُه، ونفاذُ مشيئته

٣٩- وكلُّ ما يَجْرِي فمِن تقدِيرِ ربِّ حكيمٍ خالقٍ قَديرِ

٤٠- سبحانَه، أَنْشَأَنا إنشاءَ لَسْنا بِشائِينَ[1] سِوَى إنْ شاءَ

٤١- وما يَشاءُ كائنٌ، وما لا يَشاءُ غيرُ كائنٍ إجمالَا

تقلُّبُ الخلق بين فضل الله وعدله

٤٢- بالفضلِ يَهْدِي مَنْ يَشا، ويَعصِمُ كما يُعافِي عبدَه، ويُنعِم

٤٣- وهْو يُضِلُّ مَن يَشاءُ، -جَلَّا- ويَبتلِيه حِكمةً وعدلَا

---

(١) جمعُ (شاءٍ) وهو اسمُ فاعلٍ من المشيئةِ. ومعنى هذا العجُزِ أنَّ مشيئةَ العبادِ متعلقةٌ بمشيئةِ اللهِ تعالى، وتابعةٌ لها، لا تَخرُجُ عنها. قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان: ٣٠].

٤٤- فالعبدُ بينَ الفضلِ والعدلِ يُرَى وَفْقَ مشيئةِ الخبيرِ بالوَرى

التنزيه عن الأضداد والأنداد

٤٥- تَنزَّه الرَّبُّ عنِ الأضدادِ وجَلَّ قدرُه عنِ الأندادِ

حتمية قضائه، ونفاذ حُكمه وأمره

٤٦- قضاؤُه حتمٌ، ولا مُعَقِّبُ[1] لحُكْمِه، وأمرُه لا يُغلَبُ

توكيد الإيمان بكل ما سبق

٤٧- نحنُ بكلِّ ذاك قد آمَنَّا وأنَّ كلًّا محدَثٌ، أيْقَنَّا

الإيمان برسالة النبي صلى الله عليه وسلم، وما يتعلق بها

٤٨- محمدٌ عبدُ الإلهِ المصطفَى وهْوَ النبيُّ، والرسولُ المقتَفَى

٤٩- وسَيِّدُ الرُسْلِ، خِتامُ الأَنْبِيا وهْوَ إمامُ المُتَّقِينَ الأَوْلِيا

٥٠- خليلُ ربِّ الخَلْقِ[2]، لا نَبِيُّ مِنْ بَعْدِه، والمدَّعِي غَوِيُّ

٥١- بَعَثَه للثَّقَلَيْن بالهُدى والحقِّ، لِلدِّينِ القَوِيمِ مُرشِدا

٥٢- أَوْحَى إليه، نَزَّلَ القُرآنا لِكُلِّ شيءٍ حاوِيًا تِبْيانا[3]

القول الحق في القرآن، وأنه كلام الله، وتوعُّدُ المخالفين.

٥٣- وهْوَ كلامُ بارئِ البريَّهْ مِنْهُ ابْتَدا قَوْلًا، بِلا كيْفيَّهْ

---

(١) بالرفعِ، على أنه اسمُ (لا) العاملةِ عملَ (ليسَ).

(٢) ذَكَرَ المصنفُ عبارةَ (حبيبُ ربِّ العالمين)، ولكن الألبانيَّ في تعليقه على متن الطحاوية (ص: ٣٨) ذكر أن هذا الوصفَ لم يَرِدْ في النصوص الشرعية، وأن المذكورَ فيها الوصفُ بالخُلَّةِ، أي (خليلُ الله)؛ والخُلَّةُ أعلى مقامًا من المحبة؛ ووِفاقًا لذلك اختارَ الناظمُ صفةَ الخلةِ.

(٣) قال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩].

٥٤- والمؤمِنـــون آمَنـــوا وصَـــدَّقوا بأنَّـــه كلامُـــه المحقَّـــقُ

٥٥- وأنَّـــه لـــيسَ بمخلـــوقٍ، لَا يُشْـــبِهُ مَنْطِـــقَ الأَنـــامِ، كَلَّا

٥٦- ومَن يَقُلْ مُـدَّعِيًا: ﴿قَـوْلُ الْبَشَـرْ﴾[1] بَعْـدَ سَـماعِ آيِـهِ، فقـدْ كَفَـرْ

٥٧- أَوْعَـدَه بالنـارِ -بـئسَ المسـتَقَرْ- مَنْ قالَ في الذِّكْرِ: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَر﴾[2]

تنزيه الله عن وصفِه بمعاني البشر، وتشبيهِه بهم.

٥٨- مَـن وَصَـفَ اللهَ بمعـنًى لِلْبَشَـرْ فإنَّـه بـاءَ بِكُفْـرٍ، وبِشَـرّْ

٥٩- مَـن يَتَأمَّـلْ ذاك حقًّـا اعْتَـبَرْ وعَـنْ مـذاهبِ الضَّـلالةِ انزَجَـرْ

إثبات رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة، وتواترُها

٦٠- ورؤيـةُ اللهِ بـدارِ المـأوَى تَـواتَرَتْ أخبارُهـا، إذ تُـرْوَى

٦١- وهْيَ لأهـلِ الحـقِّ والإيمـانِ بعـدَ دخـولِ جَنَّـةِ الرِّضـوانِ

٦٢- بـلا إحاطـةٍ، ولا كيْفِيَّـهْ قـدْ وَرَدَتْ نصوصُـها قطعيَّـهْ

٦٣- كمـا أتى في قـولِ مَـن تَعْنُـو الوجُـوهْ لَه، بسـورة القيامـةِ: ﴿وُجُـوهْ﴾[3]

٦٤- كـذا التَّجَـلِّي كَـتَجَلِّي البـدْرِ في لَيْـلِ التِّمـام[4] دُونَ غَـيْمٍ[5]، فـاعْرِفِ

---

(١) قال تعالى: ﴿فَقَالَ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ [المدثر: ٢٤-٢٦].

(٢) [المدثر: ٢٦].

(٣) هذا طَرَفُ الآية الكريمةِ موضعِ الاستدلالِ، وتمامُها: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣].

(٤) ليلُ التِّمَام أو ليلتُه هي الرابعةَ عَشَرَ مِن كلِّ شهرٍ قمريٍّ، حينَ يَتِمُّ البدرُ ويَكتملُ نموُّه، قبل أنْ يَبدأَ في الاضمحلالِ.

(٥) وَرَدَ ذلك في حديث جرير البجلي: ((إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ..))، أخرجه البخاري (رقم ٧٤٣٤)، ومسلم (رقم ٢١١).

التصديق بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، والتسليم به

٦٥- وكلُّ ما قدْ جاءَنا عنِ الرَّسولْ مِنْ خَبَرٍ صَحَّ، فهُوْ كَما يَقُولْ

٦٦- لا متَأوِّلينَ بالآراءِ فيهِ، ولا الأوْهامِ، والأَهْواءِ

٦٧- شعارُنا عقيدةُ التسليمِ وردُّ ما اشتبهَ للعليمِ

٦٨- لا تَستقِرُّ قَدَمُ الإسلامِ إلا بتَسْلِيمٍ، معَ استِسلامِ

خطورةُ البحث عما استأثر الله به من العلم، وأن ذلك مؤدٍّ بصاحبه إلى الضلال

٦٩- مَن رامَ علمَ ما استحالَ علمُه ولمْ يُسَلِّمْ بِاقتناعٍ فهمُهْ

٧٠- أعماهُ ذا عنْ خالِص التوحيدِ وقادَه للشَّكِّ والجُحودِ

٧١- مُذَبْذَبًا بينَ ضلالٍ وهُدَى حتَّى يَتِيهَ في مَزالقِ الرَّدَى

التحذير من التأويل كتأويل الرؤية، وأنه نوع من النفي

٧٢- مَنْ يَعتبِرْ بالوهمِ رؤيةَ الوَلِيْ أو حَدَّها بفهمِه المؤَوِّلِ

٧٣- كانَ كَمَنْ لرُؤْيَةِ البارِي نَفَى وعَنْ سَواءِ الحقِّ كِبْرًا أَنِفَا

القولُ في صفات الله الثابتة، ووجوبُ إمرارها بلا تشبيهٍ ولا تعطيلٍ

٧٤- ما جاءَ في الصفاتِ مِن نُقولِ فَانْأَ بفهمِها عنِ العُقولِ

٧٥- ولا تُؤَوِّلْ -مُثبِتًا أمْ نافيَا- بلْ كُنْ لأهلِ الحقِّ فيها قافِيا

٧٦- وأَثبِتِ المعنى، معَ التسليمِ بالكَيْفِ للمُهَيْمِنِ العَليمِ

٧٧- مَنْ لمْ يُوَقَّ النفيَ والتشبِيهَا فَهْوَ حَرٍ أنْ يُخْطِئَ التَّنْزِيهَا

٧٨- وربُّنا الواحدُ والفَرْدُ الصَّمَدْ حَقًّا، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَد﴾[١]

٧٩- جَلَّ عنِ الحدودِ والأركانِ حاشاه أنْ يُحْصَرَ في مَكانِ

٨٠- وهْوَ عنِ الغايِ[٢] تَعالى، والأَداهْ كذا يقولُ السَّلَفُ الغُرُّ الهُداهْ

٨١- وليسَ معنى ذلكَ انْتِفاءَ ما مِن صِفاتِه لِوَحْيٍ فاءَ[٣]

٨٢- فما مِنَ الصفاتِ للهِ وَرَدْ في الوحيِ، فَهْوَ ثابتٌ ليسَ يُرَدْ[٤]

٨٣- عُلُوُّهُ، استواؤُهُ، يَداهُ نُزولُهُ، ووجهُهُ، عَيْناهُ

٨٤- ونفسُه وساقُه والرِّجْلُ وغيرُها مِمَّا حَواهُ النَّقلُ

٨٥- إمرارُها[٥] مُستَمْسَكُ النَّبِيهِ مِن غيرِ تعطيلٍ ولا تشبيهِ

إثباتُ الإسراء والمعراج للرسول صلى الله عليه وسلم

٨٦- نُقِرُّ للنبيِّ بالإسراءِ يَقَظَةً، وليسَ رُؤْيا الرائي

٨٧- بشخصِه[٦]، كذا تَرَقَّى الدَّرَجا[٧] إلى السماءِ، إذْ إليْها عَرَجا

---

(١) [الإخلاص: ٤]. و(كُفْئًا) بالهمز وتسكين الفاء هي قراءة حمزة، أحد السبعة. ينظر: حجة القراءات لابن زنجلة ص: ٧٧٧، والتيسير ص: ٧٤، ٢٢٦، وإتحاف الفضلاء ص: ٦٠٧.

(٢) الغايُ كالغاياتِ: جمع غايةٍ.

(٣) زيادةٌ من الناظمِ، يَقتضيها السياقُ، وذلك لورودِها بعدَ الكلامِ الدالِّ على نفيِ الجهاتِ والأعضاءِ والغاياتِ والأدواتِ عن اللهِ تعالى، استدراكًا على المصنِّفِ، ودفعًا لتَوَهُّمِ معنى التعطيلِ في هذا النفيِ.

(٤) في هذا البيت والثلاثة التي بعدَه زيادةٌ من الناظمِ، ذَكَرَ فيها بعضَ الصفاتِ الذاتيةِ والفعليةِ الثابتةِ للهِ تعالى، مع تقريرِ مذهبِ السلفِ فيها.

(٥) المرادُ بإمرارِ الصفاتِ هو الإقرارُ بها وإثباتُها دونَ تأويلٍ ولا تكييفٍ.

(٦) أي أن الإسراءَ بالنبيِّ عليه الصلاة والسلام– والمعراجُ مثلُه– كان يقظةً بالروحِ والجسدِ معًا، وهو القول الصحيح والمشهور.

(٧) الدَّرَجُ (بفتحتيْن): جمع دَرَجة، كالدَّرَجات.

٨٨- ثُمَّ إلى ما شاءَه مَوْلاه مِنَ الكراماتِ التِي أَوْلاهُ[١]

الإيمان بحوض النبي صلى الله عليه وسلم

٨٩- حَوْضُ النبيِّ جاءَ في الأخبارِ أكْرَمَه به العَلِيُّ البارِي

٩٠- يَرِدُه يومئذٍ أهلُ الهُدَى يُذادُ عنهُ مَن طَغَى وألحَدا

الإيمان بثبوت الشفاعة يوم القيامة

٩١- ثُمَّ الشفاعةُ بإذْنِ المَلِكِ لِشافعٍ، في غيرِ كُفْرٍ مُهلكِ

الإيمان بالميثاق

٩٢- واللهُ مِنْ آدمَ والذُّرِّيَّهْ قد أَخَذَ الميثاقَ، دُونَ مِرْيَهْ

الإيمان بعلم الله الأزلي، وشموله

٩٣- عَلِمَ في الأَزَلِ، دُونَ مَيْنِ عَدَدَ مَن يَكونُ في الداريْنِ

٩٤- مِنْ غيرِ نُقصانٍ، ولا زيادَهْ وهْوَ الحكيمُ النافِذُ الإرادَهْ

٩٥- يَعْلَمُ ما يَفعَلُه العَبِيدُ يَبعثُهمْ مِن بَعدِ أنْ يَبِيدوا

تقدير أعمال الخلق في الأزل

٩٦- كُلُّ امرئٍ ميسَّرٌ لما خُلِقْ لَه، فمِنهم مَن نَجا، ومَن وَبِقْ

٩٧- وإنَّما الأعمالُ بالخواتِم كما أتَى عنِ النبيِّ الخاتِم[٢]

---

(١) الإيمان بالإسراء والمعراج واجبٌ، وهما معلومان من نصوص القرآن والسنة، وإنكارُهما كفرٌ. وأقول في ذلك:

ومَن يَشُكُّ أنَّه قدْ أُسْرِيْ بِه، فَذاكَ كافرٌ ذو خُسْرِ

(٢) بفتح التاءِ وكسرِها. واختار الناظمُ الكسرَ لمناسبة القافية في الصدر. ومنه قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]. قرأ عاصم بفتح التاء في ﴿خَاتَمَ﴾، وقرأها باقي العشرة بالكسر. ينظر: حجة القراءات ص: ٥٧٨، مفاتيح الأغاني ص: ٣٣٣.

٩٨- أمـــا الســـعيدُ فالســـعيدُ في القَضـــا كذا الشَّـقِيُّ، ذاكَ في اللَّـوْحِ انْقَضَـــى

النهي عن التفكير في القدر، والبحثِ عن أسراره

٩٩- وكُلُّ شيءٍ في الوجـــــودِ بِقـــــدرْ جَـــرى، وعـــن مشـــيئةِ اللهِ صـــدَرْ

١٠٠- بِســـرِّه اخـــتَصَّ الحكـــيمُ الْمَلِـــكُ لا مُرسَـــلٌ يَعرِفُـــه، لَا مَلَـــكُ

١٠١- والفِكْـــرُ فيـــه سَـــبَبُ الخِـــذْلانِ وسُـــلَّمُ الحرمـــانِ والطُّغيـــانِ

١٠٢- إيّـــاكَ والتَعَمُّـــقَ المشْـــؤوما في كُنْهِـــه، والنَّظَـــرَ المـــذْؤوما

١٠٣- بَـلِ الحِـذارَ – صـاحِ- مِـن بِلْبـالِ[1] فيـــه، وفِكْـــرٍ خـــاطِرٍ بِالبـــالِ

١٠٤- فـــاللهُ قـــدْ طَـــواه عـــنْ أَنامِـــهِ ثـــمَّ نهـــاهمْ – جـــلَّ- عـــن مَرامِـــه

١٠٥- وقـــالَ: ﴿لا يُسْـــأَلُ عَمَّـــا يَفْعَـــلُ﴾[2] وهْـــوَ لِمـــا مَضـــى دليـــلًا يُجْعَـــلُ

١٠٦- فَمَـــنْ يَسَـــلْ[3] يَـــرُدَّ حُكْـــمَ الذِّكْـــرِ وذا يُـــؤَدِّي لِعظـــيمِ الكُفـــرِ

انقسام العلم إلى موجود وهو علم الشريعة، ومفقود وهو علم الغيب والقدر

١٠٧- ذاك الذي يَحتاجُـــه مَـــن نُـــوِّرا فـــؤادُه، مِـــن راســـخٍ بـــيْنَ الـــوَرَى

١٠٨- فـــالعِلمُ يَنقسِـــمُ للموجـــودِ بـــينَ الخَلائـــقِ، ولِلمفقـــودِ

١٠٩- فـــذلكَ الشـــرْعُ، وذا عِلـــمُ القَـــدَرْ كِلاهمـــا عـــن عِلْـــمِ ربِّي قـــدْ صَـــدَرْ

١١٠- مَـــنْ يَجْحَـــدُ الشَّـــرْعَ كَفُـــورٌ، والقَـــدَرْ مَـــنْ يَـــدَّعِي عِرفانَـــه فَقَـــدْ كَفَـــرْ

---

(١) البِلبال (بالكسر مصدرٌ، وبالفتح اسمُ المصدر): شدةُ الوسواسِ والهمِّ. ينظر: مختار الصحاح ص: ٤٠، والقاموس ص: ٩٦٨.

(٢) مِن الآيةِ الكريمةِ: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

(٣) بالتسهيل في (يَسأل). وذلك بحذفِ الهمزة، ونقلِ حركتِها إلى ما قبلَها.

١١١- والأولَ الْتَمِسْ، وخَلِّ الثاني كَمْ مِن دليلٍ عنه ناهٍ ثانِ[١]

مراتب القدر

١١٢- وقَدَرُ اللهِ لَه مَراتبُ أربعٌ، الجزمُ بهنَّ واجبُ:

١١٣- عِلْمٌ، وكَتْبٌ، ومشيئةٌ تَلَتْ والخلقُ، تِلكَ أربعٌ قد كَمَلَتْ[٢]

نفاذُ المقادير، وسبقُ علم الله بما هو كائن

١١٤- نُؤمِنُ أن اللوحَ حقٌّ، والقَلَمْ حقٌّ، وما اللهُ على اللَّوْحِ رَقَمْ

١١٥- حقٌّ، وما قَضاه ممَّا سَطَّرَهْ ليس بِوُسْعِ الخلقِ أنْ يُغَيِّرَهْ

١١٦- كذاك ما لَمْ يَقضِه اللهُ ولَمْ يَكْتبْه مثلُ ذاك، قدْ جفَّ القلمْ

١١٧- لا يَملِكُ الخلقُ جميعًا سَلْبَا لِمَا أصابَ، ولمُخْطٍ جَلْبَا

١١٨- فما أصابَ العَبْدَ، أوْ أخطاهُ فبِقَضاءٍ قد قَضاهُ اللهُ

١١٩- ويَنبغِي أنْ يُؤْمِنَ العبدُ -بِحَقْ- بِأَنَّ عِلْمَ اللهِ بِالْكَوْنِ سَبَقْ

١٢٠- قَدَّرَ ذاكَ مُحكَمَ التقديرِ ما فيهِ مِن نقضٍ ولا تغييرِ

١٢١- وذالكمْ مِنْ عَقْدِ الإيمانِ، ومِنْ أُصولِه، فهْوَ بتوكيدٍ قَمِنْ[٣]

النهي عن الجدال وعلم الكلام، وتوعُّد أهلِهما

١٢٢- فالويْلُ لِلمُجادِلِ الخصيمِ وناظرٍ بقلبِه السقيمِ

---

(١) ثانٍ: اسمُ فاعلٍ مِن (ثنى يَثْني). يقال: ثَناه عن الشيءِ: صرَفَه عنه.

(٢) في البيتيْن زيادةٌ من الناظمِ، حيثُ ذَكَرَ فيهما مراتبَ القدَرِ الأربعَ. وقد استخرجَها العلماءُ من النقولِ والأدلةِ الشرعيةِ.

(٣) يُقالُ: هو قَمِنٌ بكذا، وقمينٌ به: أي جديرٌ وخليقٌ. ينظر: مادة (قمن) في المعاجم اللغوية.

١٢٣- ملتمِسًا بوهمِه الكَتِيما قدْ عادَ أفَّاكًا بِذا، أَثِيما

الإيمان بالعرش والكرسي، وأنَّ اللهَ غنيٌّ عن العرشِ وما دونَه

١٢٤- والعرشُ والكرسيُّ حَقٌّ، والعَلِيْ عنْ عرشِه استَغنَى، وما تحتُ يَلِيْ

إثبات الإحاطة والفوقية لله تعالى، ونفيُ الإحاطة عن خلقِه

١٢٥- بِكُلِّ شيءٍ ربُّنا مُحيطُ وفَوْقَه، لِذا اسْمُه المحيطُ[1]

١٢٦- أعجَزَ خَلْقَه عنِ الإحاطهْ فَهْيَ بِه مخصوصةٌ مُناطَهْ[2]

إثبات الخُلَّة والتكليم لبعض الرسل عليهم السلام

١٢٧- قدِ اجْتَبَى خليلًا اِبراهِيمَا كما ارْتَضَى مُوسَى لَه كَلِيمَا

١٢٨- نَقولُ ذا بالصِّدْقِ والتسليمِ بِخُلَّةِ الرحمنِ والتَّكليمِ

١٢٩- وتانِكَ المَزِيَّتانِ أحمدُ حازَهما، وما لِغَيْرٍ يُعْهَدُ[3]

الإيمان بالملائكة والكتب المنزلة والرسل، وأن جميعَ الرسل على دين الحق

١٣٠- نُؤمِنُ بالأمْلاكِ، والمُنَزَّلِ مِن كُتُبٍ، وبجميعِ الرُّسُلِ

١٣١- نَشهدُ أنَّهمْ على النهجِ السَّوِيْ وهْوَ طريقُ الحَقِّ، غيرُ المُلْتَوِي

شروط الدخول في مسمى الإسلام والإيمان

---

(١) قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطًا﴾ [النساء: ١٢٦]، وقال جل من قائل: ﴿وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لاَ يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ [آل عمران: ١٢٠].

(٢) اسم مفعول من (أناط). والصحيح استعمالُه من الثلاثي أي (مَنُوطٌ) من ناطَ [يَنُوطُ] به الأمرَ: إذا علَّقه به. ولكن استعمله الناظمُ من الرباعي؛ لضرورة القافية، ولإجازة المجمَعِيّين لاستعمالِه بمعنى الثلاثي. يُنظَر: المعجم الوسيط ٩٦٣/٢، ومعجم اللغة العربية المعاصرة ٢٣٠٦/٣.

(٣) في هذا البيتِ زيادةٌ من الناظمِ، ذَكَرَ فيها اجتماعَ مزيَّتَي الخُلَّةِ والتكليم للنبيِّ صلى الله عليه وسلم، وقد ثَبَتَتْ له الخَصلتان بالأدلةِ الشرعيةِ.

١٣٢- وكُلُّ مَـــن كانَ بِهَـــدْيِ المصـــطفَى وقـــولِه مُصَـــدِّقًا مُعْتَرِفَـــا

١٣٣- ممتـــثِلًا لِـــكُلِّ مـــا بِـــه أَمَـــرْ منتهِيًـــا عـــنْ كُلِّ مـــا عنـــهُ زَجَـــرْ[1]

١٣٤- فَـــذاك بالإســـلامِ والإيمـــانِ متَّصِـــفٌ، عنـــدَ ذَوِي العِرفـــانِ

النهي عن الخوض في الله، والمِراء في الدين

١٣٥- والخَـــوْضُ في اللهِ، كـــذا المِـــراءُ في دينِـــه ضَـــلالةٌ عَمْيـــاءُ

منعُ الجدالِ في القرآن، والإيمانُ أنه من عند الله، وأنه غيرُ مخلوق

١٣٦- ونَمْنَـــعُ الجِـــدالَ في القُـــرآنِ إذ هُـــوَ قـــولُ ربِّنـــا الـــرَّحمنِ

١٣٧- جـاءَ بـه مِـن عنـدِه الـرُّوحُ الأمـينْ عَلَّمَـــه النـــبيَّ، خـــيرَ المرســـلينْ

١٣٨- فهْـــوَ كلامُ الله، أُنْـــزِلَ على محمـــدٍ، وعـــنْ كلامِنـــا عَـــلا

١٣٩- وَلا نَقـــولُ: محـــدَثٌ مخلـــوقُ وَلا لَنـــا عَـــنِ الْمَـــلَا[2] مُـــروقُ

موقف أهل السنة من التكفير والإرجاء

١٤٠- لا نُكْفِـــرُ الذي انْـــتَمَى لِلقِبلـــهْ بِذنبِـــه، مـــا لـــمْ يَـــكُ اســـتَحَلَّهْ

١٤١- ولا نَقـــولُ: (لَا -مَـــعَ الإيمـــانِ- تَضـــرُّنا معصـــيةُ الـــرحمنِ)[3]

القول الحق في المحسنين والمسيئين من أهل القبلة

١٤٢- ونَـــرْتَجي للمُحسِـــنين رحمتَـــهْ يُـــدْخِلُهم بـــالعفوِ عـــنهم جنَّتَـــهْ

---

(١) أضافَ الناظمُ في هذا البيتِ شرطَ العمل (الامتثال والاجتناب)، تكميلًا للمعنى الاصطلاحيِّ للإسلامِ والإيمانِ في حالِ انفرادِ أيٍّ منهما.

(٢) الملأُ: الجماعةُ، وسُهِّلتْ همزتُه للضرورة. والمرادُ به هنا جماعةُ المسلمين.

(٣) العبارةُ المقوَّسة من كلامِ المرجئةِ، وهم فرقةٌ من المبتدعةِ أخرجَت العملَ من مفهومِ الإيمانِ، وغَلَّبتْ جانبَ الرجاءِ، وأهمَلتْ جانبَ الوعيدِ.

١٤٣- لكنَّنا لسْنا علـيهِم نَأمَنُ ولا لَهُمْ دارَ النعيمِ نَضْمَنُ

١٤٤- نَستغفِرُ اللهَ لِمَنْ أساؤوا إذْ يَغفِرُ الذنبَ لِمَن يَشاءُ

١٤٥- ونحنُ إذْ نَخافُ لا نُقَنِّطُ مِن رحمةِ اللهِ، وَذاك مُحْبِطُ

خطورة الأمن والإياس، وأن الحق وسط بينهما

١٤٦- فَالأمنُ والإياسُ مُخرِجانِ مِن مِلَّةِ الإسلامِ لِلكُفرانِ

١٤٧- أمَّا سبيلُ الحقِّ فهْوَ الوَسَطُ بينَهما، وما سِواه شَطَطُ

الجحود بالتوحيد وأصولِ الدين مُخرِجٌ من الإيمان

١٤٨- وجَحْدُ ما يُدخِلُ في الإيمانِ يُخرِجُ من حِماه لِلكُفرانِ[1]

القول الصحيح في حدِّ الإيمان، وأنه يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية

١٤٩- وحَدُّه الإقرارُ باللِّسانِ وعَمَلُ الجَنانِ والأَركانِ[2]

١٥٠- وهُوَ بالطاعةِ والعِصيانِ مُعرَّضٌ للزَّيْدِ والنُّقصانِ[3]

الإيمان بأن كلَّ ما صحَّ عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو حق

١٥١- وكُلُّ ما صَحَّ مِنَ البيانِ والشَّرْعِ عنْ رسولِنا العَدنانِيْ

---

(١) قالَ المصنِّفُ: ((وَلَا يَخْرُجُ الْعَبْدُ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَّا بِجُحُودِ مَا أَدْخَلَهُ فِيهِ)). ولم يَسلَمْ هذا الكلامُ من النقدِ، ففيه إشكال؛ إذْ يُتَوَهَّمُ منه قَصْرُ الكُفرِ على الجُحودِ، وليس بصحيحٍ، كما قَرَّرَ العُلماءُ؛ بلْ إنَّ مِنَ الأقوالِ والأعمالِ ما هو مُكفِّرٌ، كالاستهزاءِ بالدينِ، والشركِ باللهِ، ولو لم يَجحدْ؛ لذلك صاغَ الناظمُ عبارةَ المصنِّفِ مجردةً مِنْ أسلوبِ القصرِ، لِلخروجِ من الإشكالِ المذكورِ.

(٢) أضافَ الناظمُ شرطَ العمل (عمل الأركان: أي الجوارح) إلى مفهومِ الإيمانِ، استدراكًا على المصنِّفِ، ووِفاقًا لمذهبِ السلفِ.

(٣) زيادةٌ من الناظم، ذَكر فيها إثباتَ زيادةِ الإيمانِ ونقصِه، وَفْقا للأدلةِ الشرعيةِ.

١٥٢- فَـــذاكَ حـــقٌّ لا مِـــراءَ فيـــهِ مـــا أبْـــيَنَ الشَّـــرْعَ لِمُقتفِيـــهِ!

التفاضل في الإيمان

١٥٣- وفي النُّقـــولِ أنَّ في الإيمـــانِ تفاضُـــلًا بـــالنقصِ، والرُّجْحـــان[1]

١٥٤- وذاكَ بـــالتقوَى، وخَـــوْفِ الْمَـــوْلَى والخُلْـــفِ لِلهَـــوَى، وقَفْـــوِ الأوْلَى

حقيقة الولي

١٥٥- وكُلُّ مَـــن آمـــنَ حقًّـــا، واتَّـــقَى فهْـــوَ إلى وصـــفِ الوِلايـــةِ ارتَـــقَى

١٥٦- أكـــرَمُهم عنـــدَ الإلهِ الأطْـــوَعُ لَه، وللذِّكْـــرِ الحكـــيمِ الأتْبَـــعُ

أركان الإيمان

١٥٧- بِسِـــتَّةِ الأركانِ الإيمـــانُ يَجِـــبْ: بـــاللهِ، والأمْـــلاكِ بَعْـــدُ، والكتُـــبْ

١٥٨- والرُّسْـــلِ، واليـــومِ الأخـــيرِ، والقَـــدَرْ بِمـــا يكـــونُ فيـــه مِـــن خـــيرٍ وشَرّْ

١٥٩- نحـــنُ بِكُـــلِّ ذاك مؤمِنونـــا وللهُـــدى والحـــقِّ مُنْقادونـــا

١٦٠- بالرُّسْـــلِ مُؤْمِنـــون، لا نُفـــرِّقُ بَيْـــنَهُمُ، بـــلْ كُلَّهُـــمْ نُصـــدِّقُ

القول الحق في المؤمنين العصاة

١٦١- ومَن قَضَـى – وقدْ عَصَـى- مُوَحِّـدا ودَخَـــلَ النـــارَ، فَلَـــنْ يُخَـــلَّدا

١٦٢- إنْ شَـا عَفـا عـنْ ذنبِـه بفضـلِه مَـــوْلاه، أوْ عذَّبَـــه بِعَـــدْلِه

١٦٣- لَكِنَّـــه يُخرِجُـــه بِرحمتِـــهْ وبالشَّـــفاعةِ لرَحْـــبِ جَنَّتِـــهْ

---

(١) في البيتِ استدراكٌ وتصحيحٌ لكلامِ المصنِّفِ عن وحدةِ الإيمانِ؛ فقد اطَّرَدَ في النقولِ الشرعيةِ أنَّ الإيمانَ تتفاوتُ درجاتُه، ويتفاضلُ أهلُه فيه، وذلك الذي عليه الجمهورُ؛ ولهذا اختاره الناظمُ.

١٦٤- فقدْ تَوَلَّى اللهُ أهلَ طاعتِهْ دُنْيا وَأُخْرَى، لا كَأَهْلِ نُكْرَتِهْ

١٦٥- فَهَؤُلا قدْ حُرِمُوا هدايتَهْ ولمْ يَنالُوا -إذْ شَقُوا- وِلايتَهْ

١٦٦- يا رِبِّ ثَبِّتْنا على الإسلامِ طُولَ الحياةِ، ولَدَى الحِمام

القول الحق في الصلاة على أهل القبلة وخلفَهم، وأنه لا يُشهَد لهم إلا بالظواهر

١٦٧- نَرَى الصلاةَ خلفَ أهلِ القِبْلَهْ اَلْبَرِّ والفاجرِ، وَفْقَ المِلَّهْ

١٦٨- كذا على مَوْتاهمُ، وفي النُّقولْ تقريرُ ذا، عنْ مَيِّتٍ لَسْنا نَقُولْ:

١٦٩- (ذِلكَ في النارِ، وذا في الجَنَّهْ) فَذاكَ عِلْمُه لدَى ذِي المِنَّهْ

١٧٠- وليسَ بالكُفْرِ، أوِ النِّفاقِ عليهِمُ نَشْهَدُ بِالإطلاقِ

١٧١- ما لمْ يَكُنْ ذلكَ منهمْ ظاهِرا وللإلهِ نَذْرُ السَّرائِرا

حرمة دماء المسلمين إلا بحقِّها

١٧٢- ولا نَرى السيفَ على مَنِ انْتَسَبْ لِأُمَّةِ النبيِّ، غيرَ مَنْ وَجَبْ

١٧٣- عليهِ، حيثُ صَحَّ: ((لا يَحِلُّ دَمُ امرِئٍ))[1]، بِذاكَ يُسْتَدَلُّ

القول بوجوب طاعة الأئمة في غير معصية الله، وحرمة الخروج عليهم إلا بحق

١٧٤- ولا نَرى الخُرُوجَ طُولَ الدهرِ على الإمامِ أوْ وليِّ الأمرِ

١٧٥- حتَّى إذا جارَ، ولكنْ باحا على الذي كُفْرًا أتَى بَواحا

(١) هذا طرفُ حديثٍ، أخرجه البخاري في الديات، باب قول الله تعلى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ ..﴾ (رقم ٦٨٧٨). وأخرجه مسلم في القسامة، باب ما يباح به دم المسلم (رقم ١٦٧٦)، كلاهما عن ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه، والحديثُ بتمامه: ((لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، يَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا بِإِحْدَى ثَلاَثٍ: النَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالمَارِقُ مِنَ الدِّينِ التَّارِكُ لِلْجَمَاعَةِ)). واللفظ للبخاري.

١٧٦- وطاعةُ الإمامِ فرضٌ في سِوَى معصيةِ الإلهِ فالقِ النَّوَى

١٧٧- نَدْعُو لَه بالرُّشْدِ، والفَلاحِ وبالمعافاةِ، وبالصَّلاحِ

وجوب اتباع السنة، والحذر من الاختلاف والفُرقة

١٧٨- ومِلَّةُ السُّنَّةِ والجَماعهْ قائمةٌ إلى قيامِ الساعهْ

١٧٩- نَتْبَعُها، ونَحذَرُ اختِلافا نَجتنِبُ الشُّذوذَ، والخِلافا

حب العدل والأمانة، وبغض الجَور والخيانة

١٨٠- نُحِبُّ أهلَ العدلِ والأمانهْ نُبغِضُ أهلَ الجَوْرِ والخيانهْ

وجوب قول (الله أعلم) في ما لا نعلم

١٨١- نَقولُ -إنْ شيءٌ علينا يَشتبِهْ-: (اَللهُ أعلمُ)، لِذاك فانْتَبِهْ

ثبوتُ سنةِ المسح على الخفين، خلافًا للروافض

١٨٢- وسنةُ المسحِ، بلا مُعارِضِ حقٌّ، وشاهَ مذهبُ الروافِضِ[1]

الحج والجهاد مع الأئمة ماضيان إلى قيام الساعة

١٨٣- والحجُّ والجهادُ ماضيانِ بالحقِّ، حتَّى آخرِ الزمانِ

١٨٤- معَ الإمامِ، أوْ وليِّ الأمرِ مِن مسلمٍ: فاجِرُهمْ كالبَرِّ

الإيمان بالملائكةِ الكرامِ الكاتبين، وملكِ الموت

١٨٥- نُؤْمِنُ أيضًا بالكرامِ الكاتبِينْ مَن جَعَلَ اللهُ علينا حافظينْ

---

(١) ذَكَرَ المصنفُ مسألةَ المسحِ على الخفيْن –مثبِتًا سُنِّيَّتَه–، معَ كونِ هذه المسألةِ من فروعِ الفقه لا من العقائد. وإنما يَذكرُها مَن يَذكرُها –ومنهم المصنِّفُ وتَبِعَه الناظمُ– لِلردِّ على مذهبِ الروافضِ القائلِين بإنكارِ هذا المسحِ وإبطالِه.

١٨٦- ومَلَكِ الموتِ الذي اجْتَباهُ -جَلَّ- لِقَبْضِ الأَرْواح، إذا حانَ الأَجَلْ

الإيمان بما يكون في البرزخ

١٨٧- وبِالنَّعيمِ في القُبورِ، والثُّبورْ[1] وبسُؤالِ المَيْتِ مِن بَيْنِ القُبورْ:

١٨٨- مَن ربُّه؟ ما دينُه؟ مَنِ الرَّسولْ؟ وذاكَ قد تَواتَرَتْ بِه النُّقولْ

١٨٩- والقبرُ روضةٌ مِنَ الجِنانِ أوْ حُفرةٌ مِنْ حُفَرِ النِّيرانِ

الإيمان بما يكون في يوم القيامة

١٩٠- نُؤمِنُ بالبعثِ، وبِالحِسابِ والعَرْضِ، والجَزاءِ، والكِتابِ

١٩١- وبالصِّراطِ، والثوابِ، والعِقابْ كذلكَ الميزانُ، مِن دونِ ارْتِيابِ

القول الحق في الجنة والنار وأهل كل منهما

١٩٢- والنارُ والجنةُ الإثْنتانِ مخلوقَتانِ، ليسَ تَفْنَيانِ

١٩٣- بَراهما قَبْلَ الأنامِ -جلَّا- كما بَرَى اللهُ لكلٍّ أَهْلا

١٩٤- فمَنْ يَشَأْ فَفي النعيمِ فَضْلَا ومَنْ يَشَأْ فَفي الجحيمِ عَدْلَا

١٩٥- والكُلُّ عاملٌ لما فُرِّغَ لَهْ وصائرٌ إلى الذي خُلِقَ لَهْ

تقدير الخلق والشر على الخلق

١٩٦- والخيرُ والشرُّ مقدَّرانِ في هذِه الدُّنْيا على الإنسانِ

القدرة ونوعاها

١٩٧- والقدرةُ التي مِنَ التوفيقِ تُصاحِبُ الفعلَ على التحقيقِ

---

(١) الثُّبورُ: الهلاكُ والخُسرانُ، والمرادُ هنا عذابُ القبرِ.

١٩٨- أَمَّا الَّتي مِن جهةِ الإمكانِ والوُسْعِ، مَعْ سلامةِ الأركانِ

١٩٩- فتِلكَ قبلَ الفعل، في القولِ الصَّوابْ وهْيَ الَّتي بِها تَعَلَّقَ الخِطابْ

أفعال العباد

٢٠٠- واللهُ خالقٌ لأفعالِ البَشَرْ وهْيَ مِنَ العباد كسبًا تُعْتَبَرْ

٢٠١- والعبدُ فاعلٌ حقيقةً، بِلا شكٍّ، ومختارٌ لِمَا قدْ فَعَلا

٢٠٢- واللهُ خالقٌ له، وما فَعَلْ لِحِكمةٍ يَعْلَمُها -عزَّ وجلَّ-

﴿لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾

٢٠٣- ولَمْ يُكَلِّفِ الْعَلِيْ عِبادَهْ فَوقَ الذِي يُطاقُ مِنْ عِبادَهْ[1]

معنى "لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله"

٢٠٤- ولَيسَ عَنْ معصيةِ الإلهِ مِنْ مفزَعٍ، إلَّا بِعَوْنِ اللهِ

٢٠٥- كذاكَ لا نَقْوَى على الطاعاتِ بِغَيرِ توفيقِ إلهِ النَّاتِ[2]

نفاذ مشيئة الله وقضائه، ونفي الظلم عنه، وتنزيهه عن كل نقص

٢٠٦- وكُلُّ شيءٍ بمشيئةِ الإلَهْ وعِلْمِه يَجْري بِحسْبِ ما قضاهْ

٢٠٧- قدْ قَهَرَتْ كُلَّ المشيئاتِ سِواهْ قضاؤُه يَغْلِبُ كلَّ ما عَداهْ

٢٠٨- يَفعَلُ ما يَشاءُ غيرَ ظالِمِ أقدارُه نافذةٌ في العالَمِ

---

(١) أغفلَ الناظمُ في هذا الموضعِ عبارةَ المصنِّفِ: ((وَلَا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ))؛ لِأنَّ فيها إشكالًا، ردَّها بسببِه بعضُ أهلِ العلمِ. والصوابُ أنَّ العبادَ يُطيقون أكثرَ من التكاليفِ الشرعيةِ، لكنَّ اللهَ تعالى رحمةً بهم، وتوسيعًا عليهم، لم يُشدِّدْ عليهم.

(٢) في القاموس المحيط (ص: ١٦٣): ((الناتُ: الناسُ)).

٢٠٩- تَقَدَّسَ الرحمنُ عنْ سُوءٍ وحَيْنْ سبحانَه، وجَلَّ عنْ عَيْبٍ وشَيْنْ

٢١٠- لا يُسألُ الخالقُ عما يَفْعَلُ وغيرُه عنْ الفِعالِ يُسْألُ[1]

ما ينفعُ الميتَ من أعمال الأحياء

٢١١- والميْتُ يَنتفِعُ بالدعاءِ وبالتَّصَدُّقِ مِنَ الأحياءِ

احتياج الخلق وافتقارهم التام إلى الله تعالى

٢١٢- واللهُ يَقْضِي الحاجَ، ليسَ يَحْتَجِبْ وهْوَ المجِيبُ، مَنْ يَسَلْهُ يَسْتَجِبْ

٢١٣- فَلا غِنَى عنِ الإلهِ المقتدِرْ بلْ كُلُّ خَلْقِه إليهِ مفتقِرْ

٢١٤- يَملِكُ كلَّ مالكٍ وما مَلَكْ ومَنْ يَرُمْ عنه غِنًى فقدْ هَلَكْ

الإيمان بالصفات الفعلية الثابتة لله تعالى، ومنها الغضب والرضى

٢١٥- يَغضبُ، يَرضَى -جلَّ-، ليسَ كَأَحَدْ مِنَ الوَرى[2]، حاشاه مِنْ فَرْدٍ أَحَدْ

القول الحق في الصحابة رضي الله عنهم

٢١٦- نُحِبُّ أصحابَ نبيِّ الرحمهْ خيرَ القرونِ، مِن خيارِ الأُمَّهْ

٢١٧- بِلا تَبَرُّؤٍ، ولا إفراطِ بلْ نَنْتَجِي مُسْتَوِيَ الصِّراطِ

٢١٨- بالخيرِ والفضلِ عليهمْ نُثْنِي وعَنْ سِوى ذاك العِنانَ نَثْنِي[3]

٢١٩- نُبغِضُ مَن كان لَهُمْ ذا بُغْضِ أوْ كانَ عنْ مِثْلِ أُولاءِ يُغْضِي[4]

---

(١) فيه عَقْدٌ لمعنى الآيةِ الكريمةِ: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

(٢) اقتصر المصنِّفُ على ذكرِ صفتي الغضب والرضى، للتمثيلِ على بقيةِ الصفاتِ الفعليةِ المنسوبةِ إلى اللهِ تعالى، وهيَ عديدة. والقولُ فيها واحدٌ؛ وهو إثباتُ معانيها اللائقةِ بالكمالِ الإلهيّ، معَ التنزيهِ عن مشابهةِ المخلوقين.

(٣) نَثْني العِنانَ: أصلُه من توجيهِ عِنانِ الفرسِ وصرفِها عن وجهِها. والمرادُ هنا الترْكُ والانصرافُ عن الشيءِ.

(٤) أيْ يَسكتُ تجاهلًا، أوْ إقرارًا.

٢٢٠- فحُبُّهم هُدًى، معَ الإيمانِ وبُغْضُهمْ كفرٌ، معَ الطُّغيانِ

القول الحق في الخلفاء الأربعة وبقية العشرة

٢٢١- نُثْبِتُ بعدَ المصطفى الخِلافهْ للقَرْمِ، وهْوَ ابنُ أبي قُحافهْ

٢٢٢- أَعني أبا بَكْرٍ، هُوَ الصِّدِّيقُ وبعدَ ذاكَ عُمَرُ الفاروقُ

٢٢٣- عثمانُ ذو النُّورَيْن ثالثًا يَلي ثمَّ أبو السِّبْطَيْنِ واسمُه عَلِيْ

٢٢٤- وهمْ بِذا الترتيبِ في التفضيلِ كما أتَى في المذهبِ الفَضيلِ[1]

٢٢٥- نَشهَدُ -مُوقِنِينَ- أنَّ العَشَرَهْ في جَنَّةِ الخُلْدِ، وكلٌّ بَشَّرَهْ[2]

٢٢٦- نَبِيُّنا بالِاسمِ، إذْ لهمْ شَهِدْ بِها، كَما لِغيرِهِمْ ذاكَ عُهِدْ[3]

٢٢٧- وهم أبو بكرٍ، أبو حفصٍ يَلِي ثمَّ ابنُ عفانَ، وبعدَه عليْ

٢٢٨- طلحةُ، والزُّبَيْرُ، ثمَّ سَعْدُ ثمَّ سعيدٌ، وابنُ عوفٍ بَعْدُ

٢٢٩- ثمَّ أبو عبيدةَ الأمينُ بِحُبِّهِمْ ربَّ الوَرى نَدِينُ

الثناء على الصحابة وأهل البيت وأئمة السلف بخير

٢٣٠- مَنْ أَحْسَنَ المقالَ بالصوابِ في الآلِ والأزواجِ والأصحابِ

٢٣١- حازَ البراءةَ مِنَ النِّفاقِ وكانَ لِلسُّنَّةِ ذا وِفاقِ

---

(١) أي القولُ المختارُ -بل المعتبَرُ- في مذهبِ أهلِ السنةِ والجماعةِ.

(٢) أُفرِد ضميرُ المفعول في (بَشَّرَه) مراعاةً للفظِ (كُلٌّ). وجُمِعَ الضميرُ المجرورُ في (لَهم) مِن صدرِ البيتِ التالي مراعاةً لمعنى (كلٌّ) أو للفظِ (العَشَرَة).

(٣) أيْ أنَّ كثيرًا من أعيانِ الصحابةِ -مِن غيرِ العشرةِ- شَهِدَ لهم الرسولُ صلى الله عليه وسلم بالجنةِ. ولكنْ سببُ ذكرِ العشرةِ وشهرتِهم هو أنهم ذُكِروا في وقتٍ واحدٍ، وحديثٍ واحدٍ. وحديث العشرة أخرجَه الترمذي (رقم ٣٧٤٧، ٣٧٤٨) وأبو داود (رقم ٤٦٥٠)، وصححه الألباني (المشكاة رقم ٦١١٠، ٦١١١).

٢٣٢- واذْكُرْ بخيرٍ عُلَماءَ السَّلَفِ أئمةَ الهُدى، نجومَ الشَّرَفِ

٢٣٣- فمَنْ يُسِئْ إليهِمُ فقدْ هَلَكْ وغيرَ منهجِ الهدايةِ سَلَكْ

القول في الولي، وأنه دون النبي في الفضل، وإثباتُ كرامات الأولياء

٢٣٤- ونحنُ لا نُفضِلُ الوليَّا على نبيٍّ، بل نَرَى ذا غَيَّا

٢٣٥- كما نَرى النبيَّ -فردًا- أعلى مِن الوليِّينَ -جميعًا- فَضْلا

٢٣٦- وللوَلِيْ ما صَحَّ بالإثباتِ مِنَ الكراماتِ عَنِ الأَثْباتِ

الإيمان بأشراط الساعة

٢٣٧- ومِنْ أصولِ مذهبِ الجماعَهْ اَلجزمُ بالأشراطِ قبْلَ الساعهْ[1]

٢٣٨- مِن بينِها: الدَّجَّالُ إذْ يُعانُ نُزولُ عِيسى، وكذا الدُّخَانُ

٢٣٩- والشمسُ إذْ تَطْلُعُ مِن مَغربِها كذا التي تَأتِي بِأَمْرِ ربِّها

٢٤٠- أيْ ذاتُ دبٍّ[2]، تَسِمُ الإنسانا بالسَّعْدِ والشِّقْوَةِ، حيثُ كانا

٢٤١- ثلاثةُ الخُسوفِ، نارُ الحَشْرِ كذا خروجُ الأُمَّتَيْن[3]، فَادْرِ

التكذيب بالكهنة والعرافين، والمدَّعين المخالِفين للشرعِ

---

(١) أضافَ الناظمُ هنا بقيةَ أشراطِ الساعةِ المذكورةِ في الحديثِ الصحيحِ الذي أخرجَه مسلمٌ عن حُذيْفةَ بنِ أسيدٍ رضي الله عنه، وذَكَرَ فيه النبيُّ صلى الله عليه وسلم عشرةً مِن أشراطِ الساعةِ الكبرى، وقد عَدَّ منها المصنفُ أربعةً، وأكمَلَها الناظمُ.

(٢) آثَر الناظمُ استعمالَ عبارةِ: (ذاتُ دبٍّ) في معنى الدابَّةِ؛ لاستحالةِ ورودِ لفظِها في الشعرِ عامَّةً -وكذلك كلُّ لفظٍ جاءَ فيه حرفٌ مشدَّدٌ بعدَ مدٍّ، نحوُ: "الحاقَّة"، و"مُدهامَّتان"-، ولعُزوفِ الناظمِ عن ارتكابِ تخفيفِ المشدَّدِ في مثلِ هذه الألفاظِ، وإنْ عُدَّ ذلك مِن قَبِيلِ الضَّرُوراتِ الجائزةِ.

(٣) المرادُ بالأُمَّتَيْن هنا يأجوجُ ومأجوجُ.

٢٤٢- نَكْفُرُ بالكاهنِ والعَرَّافِ كِلاهما مِنْ أهلِ الإنحرافِ

٢٤٣- مَنِ ادَّعى خلافَ ما قدْ شُرِعا فَلا تُصدِّقْ قولَه فيما ادَّعَى

القول بأن الحقَّ مع الجماعة، والزيغَ مع الخلاف

٢٤٤- في الاجتماعِ الحقُّ والصَّوابُ وفي الخِلافِ الزَّيْغُ والعذابُ

مزايا دينِ الإسلام، ووسطيَّتُه في العقائد

٢٤٥- والدِّينُ عندَ اللهِ الإسلامُ سُما[1] وَهْوَ في الأرضِ واحدٌ، وفي السَّما

٢٤٦- رَضِيَه اللهُ لَنا دِينًا، أتَمْ أحكامَه، وبِه الأدْيانَ خَتَمْ

٢٤٧- قَدِ اكتَسَى بِاليُسْرِ، والشُّمولِ خَلا مِنَ التَّشبيهِ والتَّعطيلِ

٢٤٨- وبَيْنَ جبرٍ قدْ رَسا، وقَدَرِ لَمْ يَغْلُ في شيءٍ، ولَمْ يُقَصِّرِ

٢٤٩- وبَيْنَ أمْنٍ وإيَاسٍ حَلَّا بالخوفِ والرجاءِ قد تَحَلَّى

الخاتمة

٢٥٠- ذا دينُنا في ظاهرٍ وباطنِ نَبْرَأُ مِن مُخالِفٍ وبائنِ

٢٥١- ونَسألُ اللهَ العَلِيَّ الشانِ تَثْبِيتَنا، والخَتْمَ بالإيمانِ

٢٥٢- وعِصمةً مِن جامحِ الأهواءِ وفاسدِ التَّحَلِ والآراءِ

٢٥٣- كَمِثْلِ الإعتزالِ والجَهْمِيَّهْ وكالمُشَبِّهَةِ والجَبْرِيَّهْ

٢٥٤- وغيرِهِمْ مِنَ الذينَ خالَفوا نَهْجَ الهُدى، ولِلضَّلالِ حالَفوا

٢٥٥- ونحنُ مِن جميعِهِمْ بَراءُ فهُمْ أَضَلُّون وأَرْدِياءُ

---

(١) (سُما): لغةٌ في الاسمِ، وهو هنا منصوبٌ على التمييزِ أو الحاليةِ.

٢٥٦- إلى هُنا قدِ انتَهى هذا الرَّجَزْ فأَشْكُرُ اللهَ عليهِ، إذْ نَجَزْ

٢٥٧- أَدْعُوه -جَلَّ- أنْ يَكُونَ خالِصا لِوجهِه، وللثوابِ قانِصا

٢٥٨- في عامِ عِشرينَ شَمِمْتُ نَشْرَهْ[١] مِنَ خامِسِ القُرُونِ بَعْدَ عَشْرَهْ[٢]

٢٥٩- وأَختِمُ النظمَ مُصلِّيًا عَلى محمدٍ، وآلِهِ ذَوِي العُلا

٢٦٠- بمائتيْ بيتٍ وستِّينَ كَمَلْ (**نظمُ الطحاويَّةِ**)، لا خابَ الأمَلْ

(١) جاء في مقاييس اللغة (٥/٤٣٠) : ((النشر: الريح الطيبة)).

(٢) أي سنةَ ١٤٢٠هـ، وهو تاريخ الِانتهاء من النظم، غيرَ أنه طالتْه يدُ التصحيحِ والتنقيحِ والتعليقِ بعدَ ذلك.